

هندسة الضم الفعلي.. الاستيطان الهيكلي يُعيد رسم خريطة الضفة لدفن حل الدولتين

لم يعد التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الفلسطينية المحتلة مجرد استجابة لضغط ديموغرافي أو امتداد لعشوائيات سكنية تفرزها جماعات متطرفة؛ بل تحول إلى هندسة سياسية ممنهجة وإستراتيجية مدروسة تقاد من أعلى الهرم السياسي، متمثلاً بوزير المالية بتسليل سموريتنش. وتشير المعطيات الميدانية والتقارير الحقوقية حتى أكتوبر 2026 إلى أن سلطات الاحتلال تسابق الزمن لفرض واقع جغرافي وسياسي لا رجعة فيه، يهدف إلى تقويض فرصة إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً، والانتقال بالضفة نحو "الضم الفعلي" تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة.

تمثل إعادة الهيكلة القانونية والإدارية ومأسسة الاستيطان التحول الأبرز في المشهد الراهن؛ حيث أدى منح سموريتنش صلاحيات واسعة داخل وزارة الجيش للإشراف على ملفات التخطيط والبناء و"الإدارة المدنية" في المنطقة "ج" (60٪ من مساحة الضفة المحتلة)، إلى تحول بنيوي في تمرير المشاريع الاستيطانية. وبموجب ذلك، قُلصت صلاحيات وزير الجيش التقليدية في منح التراخيص لصالح وزير المالية، مما سرّع وتيرة المصادقة على المشاريع بشكل غير مسبوق لشرعة وتفتين أكبر عدد من البؤر والمزارع الاستيطانية قبل الانتخابات المقبلة، وبناء جدار قانوني محلي يصعب تجاوزه مستقبلاً.

تتضح الطبيعة الهيكلية للاستيطان في توزيع البؤر الرعوية والجديدة، إذ اعتمدت إستراتيجية "عكس الخرائط" لتقطيع أوصال الجغرافيا الفلسطينية وخلق تواصل استيطاني؛ فتحوّلت البؤر الاستيطانية من تجمعات معزولة إلى أدوات لبناء تواصل جغرافي بين المستوطنات الكبرى مقابل القضاء على تواصل الامتداد الفلسطيني. وصيغَت هذه الرؤية لتفكيك نموذج "خطة ترامب" التي كانت تمنح الفلسطينيين تواصلاً جغرافياً؛ فتسعى الحكومة الحالية لخنق الكتلة الحضرية الوسطى، وإعادة تنظيم الحركة في طرق إستراتيجية كالشارع رقم (463) لفصل شمال رام الله عن جنوبها وعزل قراها.

وامتدت هذه الهندسة لفصل جنوب الضفة عبر غرس بؤر استيطانية جديدة مثل "غد نتان" و"معالیه عروغوت" لقطع التواصل الجغرافي بين الخليل وبيت لحم، وحصر تجمعات كالولجة وبتير ونحالين داخل كانتونات مغلقة. ويتكامل هذا مع توسيع كتل الجنوب في "عسائيل" و"بيت حجاز"، ومحاولات استعادة السيطرة شمالاً لإعادة إقامة مستوطنتي "غانيم" و"كاديم" المخلاة سابقاً في جنين. وبالتالي، تعمل منظومة الإغلاقات والحواجز (925 حاجزاً بحسب أونتشا) كأداة تكميلية لتثبيت الفصل الميداني. وتؤدي هذه المنظومة وظيفية ديموغرافية واقتصادية لحصر الفلسطينيين في مساحات ضيقة تحاكي نظام "البانتوستانات"، وتقويض الامتداد الديموغرافي والتكامل التجاري، في مقابل ضخ مليارات الشواكل

د. باسم خضر التميمي

لتطوير بنية تحتية وطرق سريعة تربط العمق الإسرائيلي بالاستيطاني. أمام هذا التحوّل، يواجه المشروع الاستيطاني رفضاً قانونياً دولياً غير مسبوق عبر ثلاثة مسارات: الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (يوليو 2024) الذي أكد عدم شرعية الوجود الاستيطاني الإسرائيلي واعتباره ضمّاً فعلياً ينتهك اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الشرعية الدولية كالقرار (2334) لمجلس الأمن الدولي؛ واتساع الجبهة الحقوقية الدولية (منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش) في تبني توصيف "الفصل العنصري" (الأپرتهايد)، هذا الإجماع ينفي ذرائع "الضرورات الأمنية" ويضع الاستيطان في خانة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. بناءً على هذه المعطيات، تتأرجح المآلات المستقبلية بين ثلاثة مسارات: أولها "الضم الصامت والكامل" وشرعة 470 موقعاً استيطانياً وتحويل الضفة لحيوب معزولة، ما يعني القضاء النهائي على حل الدولتين ومأسسة الأبرتهاید. والمسار الثاني هو تعظيم "كلفة التراجع السياسي" عبر استمرار البناء لجعل خيار الانسحاب مستحيلاً داخلياً للاحتلال بسبب كلفة إخلاء مئات الآلاف من المستوطنين. وهذا الواقع يقود حتماً للمسار الثالث، وهو "الانفجار الميداني الشامل" نتيجة حشر ملايين الفلسطينيين في كانتونات.

إن ما تشهده الضفة المحتلة يتجاوز مجرد قصص تدريجي للأراضي؛ إنه محاولة إعادة صياغة جيوسياسية شاملة صُممت لمنع ولادة أي كيان فلسطيني مستقل. وفي ظل متانة الموقف القانوني الدولي وقرارات محكمة العدل الدولية، يبقى التحدي الأكبر في تحويل هذه الصكوك القانونية إلى أدوات ضغط سياسي واقتصادي حقيقي يفرض عقوبات رادعة على منظومة الاستيطان وبنيتها التحتية، وإلا فإن الخريطة الجديدة ستفرض نفسها كأمر واقع يؤسس لحقبة طويلة من الصراع المفتوح.

وعليه، فإن مواجهة مخطط "الهندسة الهيكلية" تتطلب تجاوز الإدانات التقليدية نحو إستراتيجية وطنية ودولية شاملة. فلسطينياً، يتوجب العمل على تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز دور السلطة الوطنية الفلسطينية بما يزاوج بين دورها الخدماتي وكونها أداة تحررية تفرض السيادة الميدانية، وتدعم مقومات صمود المواطنين في المنطقة "ج"، إلى جانب تفعيل المقاومة الشعبية جغرافياً لكسر العزل بين الكانتونات.

ودولياً، لا بد من استثمار الصكوك القانونية ومخرجات محكمة العدل الدولية لتحويلها إلى قرارات إلزامية عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، والضغط لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية شاملة على منظومة الاستيطان والشركات المتعاملة معها. بالتوازي مع تفعيل ملاحقة قادة الاحتلال والمستوطنين أمام المحكمة الجنائية الدولية، لضمان قطع الطريق على هذا المخطط ومنع تثبيته ميدانياً.

"الزراعة": تنفيذ 691 مشروعاً واتفاقية بقيمة مليار شيقل خلال عامين

اتفاقية دعم استثماري ضمن برنامج "MAP II" وتنفيذها، إلى جانب تأهيل ثلاثة أسواق زراعية عامة في محافظات طولكرم ونابلس وبيت لحم، والعمل على تنفيذ نحو 100 مشروع إضافي، كما استفاد القطاع الزراعي من نحو 370 مشروعاً ضمن برنامج المساعدات الزراعية الممول من الاتحاد الأوروبي، فيما تعمل الوزارة على إعداد نحو 510 مشاريع تنمية لتكون جاهزة للتنفيذ قبل نهاية العام. وأشار إلى تنفيذ تجربة وطنية للتأمين الزراعي شملت 333 مزارعاً ومربياً، بقيمة تغطية تأمينية بلغت نحو 16.5 مليون يورو، فيما بلغت التعويضات نحو 86 ألف يورو، مع دعم لأقساط التأمين بنسبة 60٪.

تطوير الخدمات والوصول إلى الأسواق

وفي مجال تطوير الخدمات الزراعية والحيوانية، وفرت الوزارة ست وحدات حلب إلكترونية متطورة للأغنام، استفاد منها نحو 1,200 مزارع ومرب، إلى جانب تعزيز منظومة الرقابة على المنتجات ومدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني.

وفي مجال التجارة الزراعية، أصدرت الوزارة أكثر من 4,500 شهادة صحة نباتية، أسهمت في تسهيل تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية، وشملت الصادرات نحو 16,800 طن من تمور المجهول، و3,800 طن من زيت الزيتون، ونحو ألفي طن من الأفوكادو، و630 طناً من الأعشاب الطازجة. كما نفذت الوزارة أكثر من 1,100 جولة رقابية وتنظيمية شملت المستحضرات البيطرية والمبيدات والمشتلات ومعاصر الزيتون، بهدف تعزيز جودة المدخلات والمنتجات الزراعية وحماية صحة المستهلك والمنتج.

تعزيز الحضور المؤسسي والميداني

وعلى المستوى المؤسسي، عملت الوزارة على توسيع حضورها الميداني من خلال افتتاح عدد من المكاتب والدوائر الزراعية والبيطرية وتشغيلها، خاصة في المناطق المصنفة (ج)، بما يعزز وصول الخدمات الحكومية إلى المزارعين ومربي الثروة الحيوانية. وشملت عملية التطوير إنشاء مختبر حديث للخدمات البيطرية في محافظة جنين وتجهيزه، وتعزيز الخدمات البيطرية في شمال الخليل، إلى جانب تطوير منظومة العمل في المؤسسات والجهات المرتبطة بالقطاع الزراعي.

كما عززت الوزارة حوكمة صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، ونظمت عمل المؤسسة الفلسطينية للإفراض الزراعي، وطورت آليات إدارة الحصص الزراعية وتقدير إنتاجية محصول التمور، وعززت العمل في الشركة الأردنية الفلسطينية لتسويق المنتجات الزراعية.

وأشارت إلى إعداد أول دليل للمبيدات الزراعية، ومراجعة التشريعات والقوانين الناطمة للقطاع الزراعي، وتعزيز الشراكات مع نقابة المهندسين الزراعيين ونقابة الأطباء البيطريين، وتطوير منظومة المنح والتدريب والعلاقات الدولية.

المرحلة المقبلة

وأكد وزير الزراعة أن ما تحقق خلال العامين الماضيين يمثل جزءاً من مسار متواصل لتطوير القطاع الزراعي وتعزيز قدرته على الصمود والاستجابة للأزمات، مشدداً على أن حماية الأرض ودعم المزارعين وتعزيز الإنتاج الوطني وحماية الموارد الطبيعية تشكل ثوابت أساسية في عمل الوزارة. وأضاف أن المرحلة المقبلة ستركز على توسيع الاستثمار في البنية التحتية الزراعية والمياه، وتعزيز الإنتاج والإنجابية، وتطوير الخدمات البيطرية والزراعية، وتوسيع برامج التأمين وإدارة المخاطر، وتحسين فرص التسويق والتصدير، وتعزيز الشراكات الوطنية والدولية، بما يساهم في حماية الأمن الغذائي والمائي وتعزيز صمود القطاع الزراعي.

الحياة الحدية

سؤال عالماشي

موفق مطر

المملكة العربية السعودية "خط أحمر"..

إن أمن المملكة العربية السعودية وأمن الحرمين الشريفين خط أحمر، وأمنهما جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي والإسلامي. هذا المبدأ الأساس لموقف دولة فلسطين وقيادتها، وعلى رأسها الرئيس محمود عباس، وحكومتها وشعبها الفلسطيني.

فللمملكة الحق في الدفاع عن أمنها وسيادتها واستقرارها كأي دولة في العالم، فكيف إذا كان في حماها أهم المقدسات (مكة المكرمة) والحرمين الشريفين) لأكثر من ملياري مسلم في مشرق الأرض ومغربها وشمالها وجنوبها؟ وتعتبر قاعدة استراتيجية اقتصادية ليس في منطقة الخليج العربي وحسب، بل بالنسبة لدول الوطن العربي والعالم. فالمملكة اليوم تستثمر موقعها في مركز العالم، بفضل سياسة واقعية، وقراءة دقيقة للواقع، ورؤية عميقة بعيدة المدى للمستقبل، بما يمكنها من استقلالية قراراتها، والحفاظ التوازن في علاقاتها الدولية، وإثبات وجودها كرقم صعب فاعل ومؤثر في القضايا الرئيسية في الشرق الأوسط، على رأسها حق الشعب الفلسطيني في قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، حيث يشهد تمسكها بنصوص المبادرة العربية حتى اللحظة التي طرحتها قيادة المملكة خلال انعقاد القمة العربية في بيروت سنة 2002.

ونهبزت لأبعد من حدود الطرح النظري، فترأسّت مع فرنسا المؤتمر الدولي لتنفيذ حل الدولتين، في 22 سبتمبر من العام الماضي، وخرج بيان من 42 بنداً، أهمها البند الخامس، ونصه: "لن تؤدي الحرب والاحتلال والإرهاب والتفجير القسري إلى تحقيق السلام أو الأمن. وحده الحل السياسي كفيل بذلك.. إن إنهاء الاحتلال الاسرائيلي وتنفيذ حلّ الدولتين هما السبيل الوحيد لتلبية التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي، وأفضل السبل لوضع حدّ لجميع أشكال العنف والدور المزعزع للاستقرار الذي تؤديه الجهات من غير الدول والقضاء على الإرهاب والعنف بكل أشكاله، وكفالة أمن الشعبين وسيادة الدولتين، لكي يسود السلام والأزدهار والاندماج الإقليمي لصالح جميع شعوب المنطقة".

فيما نصّ البند السادس على التالي: "وعليه، التزمنا باتخاذ خطوات ملموسة ومحددة زمنياً ولا رجعة فيها من أجل التسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حلّ الدولتين، وبغية تحقيق ذلك، من خلال إجراءات عملية وفي أسرع وقت ممكن، لإقامة دولة فلسطين مستقلة ذات سيادة وقابلة للحياة اقتصادياً وديمقراطية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، بما يمكنّ من تحقيق الاندماج الإقليمي الكامل والاعتراف المتبادل".

ومن خلال تركيز الضوء على نصوص إعلان نيويورك، نستطيع قراءة الرؤية الفلسطينية السياسية المنبثقة عن البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وما كان لهذا الإنجاز السياسي الدبلوماسي الذي أصبح جزءاً من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يخص الحق الفلسطيني أن يحدث لولا الثقة المتبادلة بين قيادة دولة فلسطين التي يمثلها الرئيس محمود عباس وقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

وفي السياق الذي بدأنا فيه المقال، نعتقد بقيداً أن الهجمات الإرهابية التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية تبدو في ظاهرها مرتبطة بالحرب والأحداث القائمة في منطقة الخليج، لكننا نرى من ضمن أهدافها غير المعلنة ضرب قدرة المملكة على الاستمرار بدورها المحوري في تنفيذ قرارات إعلان نيويورك، واستنزاف قدراتها الاقتصادية والعسكرية، والأهم، كما نراه في قائمة الخبث الشيطاني، إضعاف قدرة المملكة على حماية الأماكن المقدسة التي يحج إليها أكثر من مليوني مسلم في أيام الحج المعلومة، عدا ملايين المعتمرين الذين يزورونها خلال العام.

ولم يكن استهداف محيط مكة المكرمة بصواريخ باليستية عملاً إلا في سياق تحقيق هذا الهدف، ونجد في بيان الرئاسة الفلسطينية الصادر في 16 سبتمبر الماضي إدراكاً عميقاً للأبعاد هذا الفعل المنظم والمنهج، فقرأنا التالي: "إن استهداف مكة المكرمة، قبلة المسلمين ومهوى أفتدتهم، يُعدّ عملاً إجرامياً خطيراً وانتهاكاً صارخاً لحرمة المقدسات الإسلامية، وتهديداً لأمن المملكة العربية السعودية وسلامة مواطنيها والمقيمين فيها وضيوف الرحمن".

وفي الوجه الآخر للصورة، نرى أن الهدف من محاولات قصف منشآت الطاقة الاستراتيجية في المملكة بصواريخ باليستية هو إضعاف قدرة المملكة على حفظ توازن أسواق الطاقة العالمية، وبإفساح هذا الهدف تؤكد قيادة المملكة وتبرهن للعالم مكانتها كدولة قادرة على حماية شعبها وأراضيها وثرواتها، وعلى حضورها كشرى مهم مع مجموعة الدول الصناعية السبع، الأمر الذي نرى فيه إمكانية لأن تؤثر المملكة دبلوماسياً على بعض دول المجموعة وإقناعها بضرورة الاتجاه نحو تنفيذ حل الدولتين وفقاً لبنود إعلان نيويورك.

زيتونيات

جغرافيا الزيتون الفلسطيني (الحلقة 9)

****محافظة سلفيت.. "قلم الزيت" وعاصمة**

الالتزام الفني والعمل التعاوني المحاصر بالاستيطان

نختتم اليوم، في الحلقة التاسعة من "قسم أبحاث الزيتون"، جولتنا الشاملة في محافظات شمال الضفة الفلسطينية المحتلة، وقد سقط سهواً أن نشير إلى أن زيتون محافظة طوباس والمعصرتين الموجودتين في بلدة "عقابا" تتعامل معهما في إحصائياتنا ضمن بيانات محافظة جنين، لنحط الرحال في المحطة الأكثر انضباطاً وتميزاً في الوعي الإرشادي، في محافظة سلفيت، عاصمة الزيتون التاريخية، لنغلق بذلك ملف الشمال، تمهيداً للانتقال الجغرافي القادم نحو محافظات الوسط والجنوب.

ورغم أن لغة الأرقام والمصطلب الإنتاجية تضع سلفيت في المركز الخامس دائمةً وأبدًا من حيث حجم الإنتاج الكلي للزيت، فإنها تتربع في المرتبة الأولى من حيث الكفاءة الفنية، والالتزام المجتمعي، والقدرة السيادية على توجيه مؤشرات السوق، ونفند أسرار هذه الخصوصية في ثلاث ركائز ميدانية:

"قلم الزيت" والالتزام الصارم بمواعيد القطاف:

تتميز مدينة سلفيت وبلدة فرخة بوعي أهلي وفلاحي منقطع النظير؛ فهي المحافظة الأكثر التزاماً وتطبيقاً للمواعيد الرسمية والصحيحة للقطاف التي تصدرها الجهات الفنية المنبثقة عن اللجنة الزراعية الخاصة بالمحافظة، آخذين بعين الاعتبار الظروف الخاصة بجغرافيتهم.

مزارعو سلفيت لا يستعجلون قطف ثمارهم قبل اكتمال النضج الفسيولوجي، مما يمنح زيتها توازناً كيميائياً فائقاً، وتتركز فيه البوليفينولات ومضادات الأكسدة الحية بأعلى مستوياتها الطبيعية. ومن هنا اكتسبت المحافظة هيبتها التجارية؛ فعندما يبدأ القطاف الفعلي في سلفيت وتفتح معاصرهما، تثبتت الأسعار المرتفعة العادلة للزيت الجديد في عموم فلسطين، وتستقر بورصته بناءً على جودة منتجها النخبوية.

2. ريادة العمل التعاوني (7 معاصر نوعية):

الركيزة الاقتصادية الكبرى لسلفيت تكمن في نجاح "الحركة التعاونية"؛ حيث تضم المحافظة 7 معاصر زيتون حديثة تتبع بالكامل للجمعيات التعاونية الزراعية. هذا التنظيم التعاوني مكن المزارع الصغير من الحصول على أفضل التقنيات الهندسية لـ "العصر البارد دون عتبة 28 درجة مئوية"، ونقل المحصول في صناديق بلاستيكية مهواة، مما قطع الطريق على سيطرة الأسواق، وحافظ على رتبة "البكر الممتاز الفاخر" لزيت المحافظة بكفاءة تشغيلية جماعية رائدة.

3. الصمود ومكابدة الاستيطان (المستوطنات تفوق البلدات):

تعيش شجرة الزيتون في سلفيت أشرس مواجهات البقاء؛ حيث تواجه المحافظة واقعاً جيوسياسياً مرعباً لا يتمثل في أن عدد المستوطنات الجاثمة فوق أراضيها بات يفوق عدد قراها وبلداتها الأصلية. هذا الحصار الخانق والتجريف المستمر للأشجار المعمرة في بروفين ودير اسنابا ومحيطها لم يثن الفلاح الكرمي والسلفيتي عن التشبث بأرضه؛ بل تحول موسم القطف هناك إلى ملحمة صمود وطني يواجه فيها المزارعون آلات البطش بنظام "العونة الأهلية" لحصاد ذهابهم الأخضر من قلب الطوق الاستيطاني.

إن المؤشر الجغرافي السبادي لزيت سلفيت لا تصنعه كمية الأطنان؛ بل تصنعه جودة كيميائية فائقة، و"قلم زيت" يضبط إيقاع البورصة المحلية، وعزيمة فلاحين يعصرون أمانتهم الطبية داخل معاصر تعاونية تحت ظلال الحصار. هذا التميز هو وثيقتنا العلمية التي نرفعها دولياً في المجلس الدولي للزيتون (IOC) لإثبات قدسية وهوية منتجنا الوطني، تمهيداً للحلقة العاشرة القادمة التي سننقل فيها إلى وسط الوطن، وتحديداً إلى محافظة القدس الشريف وزيتها المقدس.